التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية

المعوقات والمقومات

Economic and social empowerment of Iraqi women، constraints and constituents

أ.م.د. عذراء اسماعيل زيدان

Assi. Prof. Dr. Azza Ismail Zidan

مركز دراسات المراة – جامعة بغداد

Center for Women's Studies - University of Baghdad.

الملخص

اعتمد البحث المنهج الوصفي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة ويمزج ذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى ام الهدف شمل التعرف على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية، تحديد المعوقات والمقومات للتمكين الاقتصادي للمرأة العراقية،

كلمات مفتاحية: التمكين، الأقتصادي، الأجتماعي، المرأة

Abstract

The research adopted the descriptive approach through the deduction method, which is based on deducing certain ideas from a general idea and mixes that with a realistic analysis linking the diagnosis and treatments on the one hand and the reality on the other.

keywords: Empowerment, economic, social, women

المبحث الاول: الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

إن التحولات التي يشهدها عالم اليوم في جميع لاتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية حتمت على المجتمعات كافة إعادة النظر في بنية الموارد البشرية فيها عامةً والمرأة خاصةً في دعوة من تلك المجتمعات بضرورة إدماج المرأة في عملية التنمية المجتمعية ومنحها مكانتها من خلال ادواراً جديدة فاعلة وايجابية وبخاصة في المشاركة الاجتماعية، ولكي يتحقق هذا، لابد أن يُفتح لها المجال للمشاركة في بناء المجتمع وتطويره وتنميته ويندرج تحت حركة الاستدامة وهي عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة لـdeep ecology متمركزة حول المجال الحيوي ، (biocentrism) والفلسفة الإيكولوجية النسوية (ecofeminism) التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة).

اخذ مفهوم تمكين المرأة في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وبحسب ما خرج به مؤتمر المرأة في بكين عام 1995 ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994؛ فيعني: استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير، علماً أن التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارات الوصول إلى الهدف، وبذلك

أصبح مفهوم التمكين للمرأة من المفاهيم الشائعة. إنه يعني القدرة على التعريف والابتكار من منظور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية، والقوة تعني هنا القدرة على المساهمة والمشاركة داخل المجتمع، والأخذ بيدها لتتمكن من أخذ فرصها في الحياة: وتبلورت المشكلة بسؤال التالي

(ما العوامل التي تعيق دور المرأة في التنمية المستدامة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا).

اهمية البحث:

أن المرأة العراقية تُعد ركن أساسي من أركان المجتمع لهُ دور مؤثر سواء في إدارة العائلة الصغيرة وإدارة العائلة الكبيرة افراد المجتمع من خلال ممارسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان البحث سيكشف التحديات التي تواجهها المرأة العراقية ويبين انعكاساتها على مستوى فاعلية التمكين الاقتصادي والاجتماعي وأبرز التحديات والمعوقات

هدف البحث:

التعرف على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية

تحديد المعوقات والمقومات للتمكين الاقتصادي للمرأة العراقية

تحديد المصطلحات:

التنمية:

في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة علية (ابن منظور، 1972م)

التمكين:

فعلا اجتماعيا يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا وجماعيا، وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية» (معجم مفاهيم التنمية، 2004) هو تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع. عمليّة منح السلطة القانونيّة، أو تخويل السلطة إلى شخص ما، أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. (ملحم ،2004) المعوقات: لمعوقات: وضع صعب يكتنفه شيء من الغموض يحول دون تحقيق الاهداف بكفاية الفعلي والإنجاز المتوقع الإنجاز مستوى بين للفجوة المسبب أنها على إليه النظر مكنوي وفاعلية، الأداء في الانحراف أنها على أوً مسبقا محدد معيار عن معيار محدد مسبقا (قنديل: 2008)

المبحث الثاني

الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية والتمكين

اولا: الاتجاهات الكلاسيكية:

١-ابن خلدون (نظرية العمران): -

اعتمد ابن خلدون في مقدمته ان خلاصه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية تفسر العمران، وان العمران خلاصة النتاج الانساني في المجتمع من خلال ما تتميز به من خصائص حضارية ومن توفر مختلف الموارد الفردية والقومية ومدى تطور العلوم عبر ستة مؤثرات (جغرافية-اجتماعية-سياسية-بيئية-اقتصادية-ثقافية) خص ابن خلدون لكل منها باباً وربط فيما بينها بعلاقة تبادلية، واضعا اساساً لعلم جديد سماه علم العمران وتمت ترجمته الى علم التخطيط والتنمية ومضمون فكرة يقارن بالنظرية الاجتماعية المعاصرة. ولقد تم توصيف التنمية الحضرية بانها التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة في المساكن وبناء العمارات وانشاء الشوارع او انها تمثل العمل الجماعي التعاوني المنظم والموجة لأحداث تغير اجتماعي مطلوب بقصد نقل المجتمع الى وضع أفضل، والمفهوم السابق للتنمية لا يختلف عما اعتمده ابن خلدون في تعريف مصطلح العمران في مقدمته ((التساكن والتنازل في مصر او حلة للأنس بالعيش واقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش.... ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها)). (العتيبي، 2004) وتعامل ابن خلدون مع العمارة على انها اساس العمران والذي يمثل مستوى التنمية اذ تتألف من مجموعة من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية، واستند في علمه على دراسة المجتمع البشري في اوضاعه المختلفة ومعرفة طبيعة تلك الاوضاع وخصائها ومعرفة القوانين التي تحكم تطورها.

اما كارل ماركس من ابرز ممثلي الاتجاه المادي والذي اهتم بدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ماركس ان الناس في غمرة الانتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات محدودة مستقلة عن اراداتهم الفردية ومجموعة من العلاقات الانتاجية هي ما يشكل البناء الاقتصادي في المجتمع وهو الاساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية السياسية التي تتفق مع الوعي الاجتماعي ويفرق كارل ماركس بين البناء الفوقي والبناء التحتي في المجتمع، فالبناء التحتي يتألف من نظام الانتاج الذي يشمل على عنصرين هما قوى الانتاج وتشمل الآلات والمبان وعلاقات الانتاج فتشمل على المشتغلين بمختلف فروع الانتاج اضافة الى العلاقات الخاصة بملكية الاموال ووسائل الانتاج اما البناء الفوقي فيشمل الافكار والنظريات السائدة في المجتمع فضلاً عن النظم والمعتقدات الدينية والخلفية (شفيق، ص19)

ويرى ماركس ان التغير انما يخضع لعوامل موضوعية يكون فيها الاساس الاقتصادي المحدد الاساسي والمباشر لطبيعة المجتمع اي ان اسلوب

الانتاج هو الذي يحدد الشكل العام للعمليات الاجتماعية والسياسية (والروحية) وتوكد اغلب الدراسات ان كارل ماركس أرسي دعائم الاتجاه المادي. واهم المفاهيم السوسيولوجية التي عالجها ماركس هي قضية التنمية اي العوامل الاقتصادية (الظروف المادية) التي تحدد بدورها مفهوم الصراع والذي يعده ماركس بمثابة ثورة واقعة للتقدم اذن التنمية عند كارل ماركس هي عملية ثورية تستهدف احداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي (ياسين، 2011).

اما ماركس فيبر فهو من ابرز ممثلي الاتجاه المثالي في تفسير التنمية وقد قام ماكس فيبر بمعالجة ظاهرة التنمية التي اهتم بها ولكن بوجه نظر مختلفة ببحثه عن العلاقة بين الافكار الدينية من ناحية والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية اخرى لفهم المظاهر الاساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم الغربي الحديث وفي هذا الخصوص قام فيبر بتحليل التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية عن طريق تحليل العلاقة بين الدين البروتستاني والرأسمالية الحديثة والتي تستند حسب راية الى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد والتي تتم ادارته وفقا للمبادئ العلمية (مصطفى وحفظي، 2005: ص15-14.

ثانيا: الاتجاهات الحديثة في تفسير التنمية:

حاولت بعض النظريات الحديثة تفسير مسالة التنمية والتي تبلورت في نهاية القرن العشرين في أكثر من نظرية وهي:

1. **نظرية التحديث:** ظهرت هذه النظرية في اواخر الخمسينات والستينات في الولايات المتحدة الامريكية وكان أشهر روادها روستو وليرنر وقد انطلق منظور النظرية من سؤال اساسي هو؟ لماذا تبقى بعض البلاد فقيرة ومتخلفة؟ وكان الجواب ان هناك ثلاث مشكلات تعيق التصنيع في البلاد الفقيرة هي أن الملامح الثقافية والمؤسساتية والتنظيمية للبلاد الفقيرة عقبات عن طريق محاولاتها للنمو والتحول الى الديمقراطية وان الشركات لم تكن تكفي لأنشاء المصانع الحديثة التي تنافس شركات القوى الكبرى في اوربا، وتطورات بعض اراء نظرية التحديث على يد علماء الاجتماع المحدثون منهم دايفيد ماكيلاند في فترة الستينات وديفيد سميث في فترة السبعينات، قد تأخذ عمليات التحديث جانب العمل على اكتساب السمات الانتاجية الصناعية الحديثة والعمل على تحسين الانتاجية للقوى البشرية اي هي نوع من انواع التكيف البشري وقد تأخذ جانب اكثر شمولا واتساعاً وهو جانب نمو الجوانب الاخلاقية والاجتماعية وقدرة الاختيارات الشخصية) التابعي: 1985، ص44 واكد ليرنر الى ان التحديث الاقتصادي والاجتماعي يعني القضاء على الامية وارتفاع مستوى التعليم وانتشار وسائل الاعلام مما يؤدي الى اتساع الناس نظرة اوسع تجاه الاخرين وانفتاحها على الحياة العامة.

اما روستو فكان الاكثر اقتصاديا في نظرته لعملية التنمية فلقد كانت الوصفة التقليدية لنظرية التحديث هي: استدان-استورد-قلد، ثم رشد (بالقاسم:

2011، ص86)

2.**نظرية التبعية**: جاءت هذه النظرية ردا على النظريات الغربية التي اهتمت بمسالة تخلف البلدان وزعمت بان سبب التخلف يكمن في داخلها وبالتالي يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة هذه هي الاطروحة الاساسية لمدرسة التبعية ويرى العلماء ان التبعية متعددة الابعاد وان محدداتها تختلف من مجتمع الى اخر باختلاف الطبقات والعوامل السياسية والاجتماعية فضلاً عن علاقات القوى داخل البلد وطبيعة موقف هذا البلد من الاوضاع الدولية وصراعاتها المحتدمة اذن هي عملية نسبية تتعمق في بعض البلدان ويتصاعد النضال للحد منها في بلاد اخرى وانها ليست علاقة احادية اقتصادية فحسب بل تتضمن ابعاداً ودلالات سياسية واجتماعية وثقافية (الرحمن، 2000م: ص320

معنى هذا ان نظرية التبعية قد ربطت بين تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار ان تخلف الاولى جاء نتيجة استنزاف الثانية لخبرات الاولى وعليه فمن غير الممكن ان تسير الدول المتخلفه في طريق التنمية والذي سارت فيه الدول المتقدمة حيث لا يتوفر نفس الظروف والشروط فاذا ارادت هذه البلدان تحقيق التنمية عليها الفكاك من التبعية لان التبعية هي تكريس للتخلف.

3.**نظرية النظم العالمية**:

بعد فشل نظريات التبعية انبثقت مؤخراً نظرية النظم العالمية باستخدامها بحث كمي ومقارن وتقوم هذه النظرية على أربع ركائز هي:

١- هناك مجموعة عالمية واحدة وعمليات واسعة على نطاق العالم تخضع لها كل الاقتصاديات فليست الدولة الوطنية هي المستوى الوحيد للتحليل في فهم عمليات التنمية.

٢- يتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق هي المركز(الغني) شبة المحيط(متوسط) المحيط (الفقير).

التبادل بين هذه المناطق غير المتكافئ والاحتكاري واخيراً الرأسمالية العالمية توسع مجال المشاركة وربط كل شيء بشحن التسليع وجعل الجميع عمالا ماجورين.) الحسيني، 1982: ص81-80(غير ان هذه النظرية لم تخضع بعد للاختبار اذ تعرضت الى العديد من الانتقادات حيث تفترض ان نظام العالم الرأسمالي(العولمة) يندفع باتجاه غاية محددة وله قدرة ومتطلبات وظيفية خاصة به.

٣- المنظور الثقافي والبيئي:

تبرز في هذه النظرية الحديثة اهمية الثقافة ودورها في التنمية حيث اصبحت المؤسسات الثقافية والنظم المعلوماتية هي محور الاهتمام والتحديث او التنمية لأفراد المجتمع ولعل نقاط الضعف الذي ظهر في النظريات السابقة حث الباحثين والمفكرين الى ابتكار نظرية جديدة لتفسير التنمية والذي ظهر منتشرا في كتابات المفكر الامريكي فرنسيس فوكا ياما وخصوصا بعد صدوره كتابة عام 1995 فالأفكار القوية المتداولة اليوم ان الثقافة هي المدخل الى معالجة الازمات التنموية والحضارية على ان تفهم بمعناها

الواسع وتجسد بالأفكار بقدر ما تمثل منبع المعنى ومصدر القوة ومن الشواهد البارزة على وجود ازمة على المستوى الثقافي ان المجتمعات العربية لم تصبح بعد مجالا لإنتاج العلوم النظرية والمعارف العملية كما كانت في عصور الازدهار والتي شهدتها الحضارة العربية الاسلامية.) السعد، 2005.

التمكين وانواعه:

أ- التمكين الاقتصادي:

ان الحركة النسوية جاءت بمصطلحا جديدا هو مصطلح «تأنيث الفقر وهو المصطلح الذي صاغته ديانا بيرس، في السبعينيات من القرن العشرين والمقصود بتأنيث الفقر أن معدلات الفقر وحدَّته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بسبب انشغال النساء في القيام بالأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة)، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال في أيدي الرجال، في مقابل فقر النساء! و ترى الحركة النسوية أن هذا الأمر يظهر بشكل واضح في نموذج الأسرة التي يتولى فيها الرجل كسب لقمة العيش، وتتولى فيها المرأة إدارة شئون المنزل، وفي ذلك النموذج تحتاج المرأة أن تستأذن زوجها في الخروج للعمل، كما أنها لا تتحكم تماما في خصوصيتها، وهو ما يسمى بـ «الأسرة الذكورية وبناء عليه تعتبر الحركات النسوية قوامة الرجل للأسرة عاملا رئيسا في فقر النساء، ومن ثم يستهدف (التمكين) الاقتصادي إلغاء تلك القوامة عن طريق التساوي المطلق في السلطة داخل الأسرة، ودفع النساء للعمل خارج المنزل لكسب المال، للوصول إلى رؤوس الأموال وتملك مشاريعها الخاصة، حتى تستقل عن الرجل اقتصاديا فتصبح متحكمة تماما في قراراتها. (الحبيب، ٢٠٠٦، www.alwatan.com.)ويعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام، وأعمال درامية ومناهج دراسية، ففي منهج الصف الأول الابتدائي في إحدى الدول العربية درس بعنوان: «أسرتي»، وهو الدرس الأول الذي يتلقاه الطفل الصغير، وفيه يقوم طفل بالتعريف بأسرته، ويقول: أبي معلم، وأمي طبيبة، ويبحث كل طفل ماذا يقول عن أمه، وإلا فإنه يشعر أن أمه أقل من باقي الأمهات، وهو ما تشعر به الأم المتفرغة لشؤون بيتها، فهي مجرد ربَّة بيت؛ أي: بلا عمل، وهو ما يمثل ضغطًا نفسيًّا رهيبًا عليها، وإن كان بشكل غير مباشر، وكأن كل الجهود الضخمة التي تحملها على عاتقها لا تعني شيئًا، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة القضايا النسوية، أمرٌ مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية، ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. (قاسم، 2007، www.alsabah.com)

ب -التمكين الاجتماعي:

يعني التمكين الاجتماعي أن تمارس المرأة كل قدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية وفي هذا الإطار يطالبون المجتمعات الإسلامية، بعدم النظر لدور المرأة في المجتمع على أنه لتربية الأولاد، بل لا بد أن توجد من وجهة نظرهم إلى جانب الرجل في المنتديات والعمل الفني والعمل التطوعي، وفي المؤسسات الدينية، وداخل شوارع وحواري القرى، وخوض معترك البناء الاجتماعي. ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع: عمِلت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز، وتجمُّعات خاصة بها، وفي ثنايا تلك الأندية تُقام فعاليات ومحاضرات، وندوات ومباحثات تروج لمفهوم تمكين المرأة.

إن البحث عن الآليات المتاحة لتمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصرا مؤثرا وفاعلا قادرة على التأثير في الآخر، متعددة الخيارات، تمتلك حريتها وتعمل لما تقتضيه مصالحها الفردية ومصلحة المجتمع يقودنا إلى ما يلي: (حسين، 2012، العددان 28/ 27)

ا ـ بناء الوعي لدى المرأة: حيث هو عملية أساسية تحمل في جوهرها القدرة على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن المرأة (نفسها وحقوقها). وتفعيل هذا الوعي لدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي يمكن أن تمارسها كإنسان وتتفوق بأدائها وعملها. وهذه الآلية « بناء الوعي «لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها إلى خطوات تالية في حركات استباقية. والصحيح أنها عملية قد تكون بطيئة ولكنها عميقة وتبني أرضية صلبة للخطوات المستقبلية الأخرى، كما أنه لا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في غياب الوعي لديها كفئة مستهدفة ولدى القوى المؤثرة في مجتمعها أيضا وأي برنامج تمكين سيودي بالفشل إذا ما تَجاوز هذه الخطوة ضمن آليات عملية.

٢ـ التأهيل والتدريب وبناء القدرات: حيث هي خطوة تكميلية متى ما نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.

٣ـ بناء القدرة المعرفية: حيث هو امتلاك المعلومات الصحيحة والمعرفة الحقيقية بأوضاع المرأة والمجتمع من أجل وضع البرامج والاستراتيجيات أولا بأول لتحقيق التمكين. (عبد الغفار، ٢٠٠٥، العددان ٣٨/ ٣٩)

مقومات تمكين المرأة في العراق

ان تشجيع المساواة بين النوع الاجتماعي والتمكين للمرأة يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل، لان المرأة لديها قدرات متساوية مع نظيرها الرجل والمعرفة والخبرة اللازمة. إن الدور التي تلعبه المرأة في تقدم مجتمعاتنا معروف لدى الجميع، بالرغم من أن جهودها في بعض الأحيان لا تكون ظاهرة

في عالمنا الكبير ولكنها تكون غالبا عاملا للتغيير في المجتمع نتيجة معاناتها اليومية لتوفير الغذاء وتعليم الأطفال وتحسين حياة الناس في المجتمعات المختلفة.تنشط أكثر من 800 مليون امرأة اقتصاديا حول العالم ويتمتعن بمهارات تفاوضية أفضل من الرجل ولديهن قدرات على إدارة منازلهن بإيراد متواضع. وقد كان للدخل الذي تحصل عليه المرأة بالرغم من ضآلته، الأثر الأكبر على الوضع المعيشي للأسر اذ المرأة تنفق نسبة أكبر من دخلها على تغذية الأطفال والصحة والتعليم وتأمين مستقبل أفضل للجيل الجديد. كما إن المرأة تدخل مجموعة جديدة من القضايا في العملية السياسة بسبب دورها ومكانتها في المجتمع، ولذلك، طالما وإنها تستطيع أن تضع سياسات ناجحة وسليمة لإدارة منزلها، فمن المنطق القول، أنها وبنفس الطريقة تستطيع أن تستخدم الموارد الوطنية بكفاءة وفعالية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة. (صحيفة الوسط البحرينية: العدد 2382،15/ اذار/ 2009) منذ عام 1995 اعلان بكين حول المرأة تأكدت القناعة الكاملة بأن التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها دون مشاركة فاعلة من المرأة في التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها وتحديثها والانتفاع بثمارها بأبعاد متعددة بعضها كمي والآخر نوعي وجزء كبير منها مؤسسي فالمرأة مثلها مثل باقي افراد المجتمع تتأثر بالخدمات الاجتماعية المقدمة كما تتأثر بنوعية هذه الخدمات ومدى انتشارها وجودتها اذ ينبغي أولا إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مجالات التشريع والعمل والتعليم والصحة ثم التركيز على إقامة البنية الأساسية كأدوات لتوسيع قدرات وإمكانات المرأة في المشاركة والتأثير والتحكم في المؤسسات المنظمة لحياة الإفراد . يرتبط المستوى التنموي للبلد كما يعكسه الدخل الحقيقي بطريقة ذات دلالة إحصائية بدرجة تمكن المرأة فكلما كان الدخل الحقيقي مرتفعا ارتفع مؤشر تمكين المرأة. كما أن التحول الهيكلي الذي تحدثه التنمية وما يصاحبه من ارتفاع الوزن النسبي والمطلق لقطاع الخدمات يؤدي إلى ارتفاع تمكين المرأة.) الوادي، 2012) يكفل الدستور العراقي لعام 2005 حق التملك لكافة المواطنين العراقيين دون أي تمييز على أساس الجنس. ومع ذلك لا يتمتع الرجال والنساء في العراق بوصول متكافئ إلى الموارد والخدمات الأساسية حيث أن النساء بشكل عام يمتلكن أصول مالية أقل من الرجال، والأسر التي تقودها النساء تملك أصولاً أقل، مقارنة بتلك التي على رأسها رجال؛ كالحقوق المستقلة في ملكية الأرض أو السكن، وفي إدارة الممتلكات والأعمال وذلك لصعوبة مشاركة المرأة في الحياة العامة. (التمكين الاقتصادي للمرأة،2015)

كل ادبيات التنمية تؤكد ان التنمية تتعرض للأخطار إذا ما أهملت المرأة، وان هذه الاخطار تنحسر إذا ما تم تطوير الآليات التي من شأنها ان تستهدف تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وإعادة تعريفها بذاتها وضمان تكافؤ الفرص المقدمة لها بما يضمن تفعيل عملية تغيير لثقافة التمييز من ناحية وتوسيع الفرص والخيارات التي تضمن لها سعادتها

ورفاهيتها وارتقاء ذاتها بعيداً عن الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي.

يعد التعليم والصحة ومكافحة الفقر والجوع والقضاء على البطالة من أبرز آليات تمكين المرأة وتعزيز قدراتها ومتى ما تم توفير الوسائل المؤسسية والتمويل الجيد لها كل ما ابتعد شبح الفقر والاقصاء عنها، هذه الحقائق ما هي الا تجسيد لمضامين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة وترجمة فعلية لأهداف التنمية للألفية الثالثة (2000-2015) (فريق بحثي، اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد عام 2003، 2003 م، ط1)

كانت المرأة المتلقي والمتضرر الاول ، لذا عند التخطيط لبرنامج تطويري خاص بالمرأة العراقية ان لا يكون بمعزل عن واقع محددات البيئة الداخلية لها ، ويجب ان لا يكون بمعزل عن محددات البيئة الخارجية كضغط الديون الخارجية ، وعدم استقرار الريع النفطي ، ودمار البنى التحتية واستمرار الاضطراب الامني ، وضعف الشعور بالمواطنة مما يجعلها امام تحديات كبيرة تتطلب التخطيط برؤية واقعية متخذين من الاسلوب التدريجي في صد هذه التحديات وتفكيكها اساساً في رسم سياستنا التخطيطية الهادفة الى النهوض بالمرأة العراقية

التوصيات

أ-التعليم الاساس وخاصة بين الاناث مما يمهد نحو ارساء آليات تمكين المرأة الريفية في العراقوتخفيف عليها الفقر.

ب-لابد من تفعيل حيوي لدور منظمات المجتمع المحلية والدولية المناصرة لتمكين المرأة وذلك من خلال تبنيها برامج هادفة خاصة ببناء قدرات المرأة وتمكينها ولتحتل الاهداف التعليمية والتدريبية الاولويات.

د-تبني برامج صحية خاصة بالمرأة الهدف منها توعيتها بأبرز الامراض التي يمكن ان تصيبها داعمة للصحة العلاجية مما يعزز من بناء القدرات ويمكنها من المشاركة في استدامة التنمية ويبعدها عن شبح الامراض.

هـ -منح القروض الميسرة وخاصة للنساء الريفيات مع تنظيم دليل عمل لهن يتضمن نوع المشروع المختار وجدواه الاقتصادية والاجتماعية مما يمهد لهن تجاوز الكثير من الصعوبات التي قد تعرقل تنفيذه في المراحل الاولى وبما يضمن لهن دخلاً مستمراً ثابتاً

و-تفعيل الدور لدائرة تمكين المرأة ان تكون الدليل المنظم للتعريف بواقع المرأة وما هي المعضلات التي تحد من تطورها وتمكينها من خلال الدراسات والبحوث المعمقة بهذا الجانب وهنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحوث المعنية بالمرة للتعاون من اجل رسم آفاق النهوض.

ز-في ظل التحول الى اقتصاد السوق واعادة

هيكلة الاقتصاد العراقي فان فرص العمل الجديدة للنساء ستكون مع القطاع الخاص لذا لابد من ربط برامج التدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة العراقية مع طبيعة ونوع احتياجات القطاع الخاص من قوة سوق العمل

ح-ظاهرة تزايد اعداد الارامل واعداد النساء المعيلات لأسرهن وتخفيض مستوى الفقر لابد من تعديل نظام الاستهداف ولصالح المرأة في شبكات الضمان الاجتماعي، والقروض الميسرة.

ط- ان تمكين المرأة اقتصادياً عبر تحقيق التكافؤ في التعليم وفي فرص العمل والحصول على دخل منصف من المرتكزات الرئيسية للتخفيف من فقر النساء.

المصادر

١.ابن منظور، ١٩٧٢م، لسان العرب، بيروت، دار صادرة.

٢.العتيبي ،سعد بن مرزوق ، ٢٠٠٤،افكار لتعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية (المؤتمر السنوي الخامس في الادارة) ، القاهرة

٣.السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨٠-٨١

٤.التمكين الاقتصادي للمرأة،٢٠١٥، دمج المرأة في الاقتصاد العراق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

٥.اماني قنديل: ٢٠٠٨، الموسوعة العربيّة للمجتمع المدني،الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة

٦.عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٧.عبد الرحمن الحبيب، اسباب تخلف الدول في زمن العولمة، جريدة الوطن، ٢٠٠٦،www.alwatan.com

٨.عدنان ياسين، ٢٠١١، المجتمع العراقي وديناميات التغير، ط١، بيت الحكمة، بغداد

٩.صحيفة الوسط البحرينية: العدد ١٥،٢٣٨٢/ اذار/ ٢٠٠٩، مقال عن التمكين السياسي،

١٠.فيصل السعد، عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية، قضايا فكرية، ٢٠٠٥.

١١.فريق بحثي، اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد،

١٢.كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم

والتنمية، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥،

١٣.عجم مفاهيم التنمية، ٢٠٠٤، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، بيروت.

١٤.محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الاسكندرية، المكتبة الجامعي الحديث.

١٥.مريم احمد مصطفى واحسان حفظي،٢٠٠٥ قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الاسكندرية،

١٦.محمود حسن الوادي، ٢٠١٢التمكين الاداري في العصر الحديث، ط١، دار الحامد للنسر، عمان

١٧.يحيى، سليم ملحم،٢٠٠٤، التمكين كمفهوم اداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ط٢، القاهرة

١٨.نويصر بالقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعي، جامعة منشوري، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، الجزائر، ٢٠١١، ص٨٦.

١٩.ياسين محمد حسين، ٢٠١٢، حقوق المرأة بين النصوص التشريعية الغربية الحديثة والمعاصرة وبين الواقع الاجتماعي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٧/ ٢٨،

٢٠.مثنى هدى محمد، ٢٠١٢، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان لدراسات الحقوق، ط ١، الأردن.

٢١.مسعود الظاهر، ٢٠٠٥، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢١،

٢٢. ياسر جاسم قاسم، راس المال وضرورات التنمية المعرفية، تم الاقتباس من جريدة الصباح، ٢٠٠٧، **www.alsabah.com**،

٢٣.هشام سليمان عبد الغفار، ٢٠٠٥موقف الدول العربية من صياغة المواثيق الدولية لحقوق الانسان، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، العددان ٣٨/ ٣٩